جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري

رسالة تقدم بها الطالب

حمدي يونس زهراو

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. د محمد حميد عبد

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥ مـ

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة يونس

الآية (٥٤)

الاهـــــــــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة نبي الرحمة وشفيع الأمة حبيب إله العالمين رسول الله محمد صلى الله عليه وعلى آله الميامين وأصحابه الغر المنتجبين .

إلى بضعة المصطفى المختار وأم الإمامين الهمامين الحسن والحسين صلوات ربي ورحمته عليها وعلى أبيها والأئمة من بنيها سيدتي فاطمة الزهراء عليها السلام .

إلى من كانا السبب في وجودي ومن أمرنا الله ببرهما

إلى روح أبي الغالي الذي فارقنا عن هذه الدنيا

إلى التي يكمن نجاحي في دعائها أمي أطال الله بعمرها

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي سندي في مسيرتي زوجتي الغالية

إلى قرة عيني ومن أرجو أن أكون مصدر فخر لهم أبنائي

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين تبارك وتعالى له الكمال وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله الامين وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أحمد الله تعالى الذي بارك لي في إتمام رسالتي هذه، وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان.

الى أستاذي الدكتور محمد حميد عبد لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي ولما بذله من جهد ووقت في توجيهي واشرافي بملاحظاته القيمة وآرائه السديدة وله الدور الأكبر بإتمامها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا لما بذلوه لنا من وافر علمهم والشكر موصول إلى كل من أبدى لي المساعدة والعون في مسيرتي العلمية.

الباحث

المستخلص

تعد القوات المسلحة السد المنيع الذي يحصن الدولة وأقليمها من المساس والاعتداء، وبه تكمن هيبتها وتفرض سطوتها على ربوع ترابها، ومما لا شك فيه أنّ الجيش هو الجزء الأكبر من هذه القوات وجهازها الأهم، ولما كان الجيش بهذه الأهمية برزت الحاجة الى تصدي المشرع في كافة البلدان وفي مختلف الأزمان إلى إصدار تشريعات تنظم عمله وتحافظ على هيكليته وهيبته وانضباطه وأنّ السلطة وممارستها أحد أهم المظاهر التي تحتاج إلى تنظيم ومن أجل تسليط الضوء على ممارسة هذه السلطة في المؤسسة العسكرية ارتأينا أن نبحث في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري العراقي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ ودراسة الأحكام والقواعد القانونية التي وضعها المشرع للحيلولة دون حصول هذه الإساءة وردع الأفعال التي تمثل تجاوزاً لحدود هذه السلطة ووضع العقاب المناسب لها.

ومن أجل ظهور هذه الرسالة بالشكل الذي يحيط بهذه الجرائم بشكل كافٍ فقد تناولنا الأحكام العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري من حيث بيان مدلول الموظف العام ومفهوم الوظيفة العامة في قانون العقوبات العسكري وبيان الأركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وصورها.

وبحثنا السياسة العقابية في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة من حيث العقوبات المقررة في قانون العقوبات العسكري لهذه الجرائم وكذلك الظروف وسلطة فرضها واختتمنا الرسالة بعدد من النتائج والمقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
أوّلا: موضوع الدراسة	١
ثانيًا: أهمية الدراسة	٢
ثالثًا: إشكالية الدراسة	٢
رابعًا : مناهج الدراسة	٢
خامسًا: هيكلية الدراسة	٣
الفصل الأول **الأحكام العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري**	٤
المبحث الأول **مفهوم الموظف وجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري**	٥
المطلب الأول : مدلول الموظف في قانون العقوبات العسكري	٦
الفرع الأول : ماهية الوظيفة في قانون العقوبات العسكري	٧
الفرع الثاني : ماهية الموظف و" السلطة " في قانون العقوبات العسكري	٩
المطلب الثاني : مدلول جرائم إساءة استعمال السلطة في قانون العقوبات العسكري	١٦
الفرع الأول : ماهية الجريمة في قانون العقوبات العسكري وأنواعها	١٧
الفرع الثاني: ماهية جرائم إساءة استعمال السلطة في قانون العقوبات العسكري	٢١
المبحث الثاني **الإركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وصورها**	٢٥
المطلب الأول : الأركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري	٢٦
الفرع الأول : الركن المادي لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري	٢٧
الفرع الثاني : الركن المعنوي لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٣٤
المطلب الثاني : صور جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري	٣٦
الفرع الأول: صور جريمة إساءة استعمال سلطة الوظيفة فقا لمظهري السلوك الإجرامي.	٣٧
الفرع الثاني : صور جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وفق عنصر النتيجة الإجرامية.	٤٧
الفصل الثاني	٥٥

السياسة العقابية العسكرية في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	
المبحث الأول **العقوبات المقررة في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة**	٥٦
المطلب الأول: العقوبات الأصلية المقررة للجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٥٧
الفرع الأول : العقوبات الأصلية البدنية	٥٨
الفرع الثاني: العقوبات السالبة للحرية	٦٠
الفرع الثالث : العقوبات المالية	٦٤
المطلب الثاني : العقوبات التبعية والانضباطية في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٦٧
الفرع الأول : العقوبات التبعية لجرائم إساءة إستعمال سلطة الوظيفية	٦٨
الفرع الثاني : العقوبات الانضباطية لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٧٢
المبحث الثاني **الظروف المخففة والمشددة للعقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وسلطة فرضها**	٧٤
المطلب الأول :الظروف المخففة والمشددة للعقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٧٥
الفرع الاول: الظروف المخففة	٧٦
الفرع الثاني:الظروف المشددة	٨٠
المطلب الثاني:سلطة القضاء الجزائي العسكري التقديرية بشأن العقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٨٤
الفرع الأول : سلطة القاضي الجزائي في تقدير الجزاء لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة	٨٥
الفرع الثاني: صور السلطة التقديرية للقاضي	٨٩
الخاتمة	٩٦
النتائج	٩٦
المقترحات	٩٧
المراجع	٩٩
المستخلص الإنكليزي	A–B

مقدمة :

الحمد لله غير مقنوط من رحمته ولا ميؤوس من مغفرته أحمده سبحانه وأشكره على سوابغ نعمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين.

أوَّلا : موضوع الدراسة :

إساءة استعمال السلطة ليست أمرا حديثاً، بل إنها موجودة في كل عصر من العصور، إذ إنّ هذه الجريمة مرتبطة مع وجود السلطة نفسها، وإذا كانت السلطة لها حدود ثابتة فإن تجاوز هذه الحدود يعني إساءة استعمالها ، وانحرافها عن الهدف، ولهذا أوجبت النظم على – اختلاف مشاربها – ضرورة الالتزام بالحدود الواجبة والمقررة لكل سلطة، وإلا كان التجاوز لهذه الحدود مصيره الانتقال من دائرة الإباحة واستعمال الحق إلى دائرة التجريم ، وذلك عبر سياسة جزائية موضوعية ، وأخرى إجرائية ، تتضمن نصوصاً تكفل مواجهة ذلك التجاوز للحدود الوظيفية للسلطة .

وإذا كان هذا التجاوز للحدود المرسومة لسلطة الوظيفة في المؤسسات الحكومية العامة يمثل خطورة على هذه المؤسسات ، إذ يعد هذا التجاوز أحد الآفات التي تصيب تلك المؤسسات ، فتعجزها عن أداء دورها بفاعلية وبدقة ، إلا أن هذه الخطورة لتجاوز تلك الحدود تصبح أكثر خطورة حينما يتعلق الأمر بإحدى المؤسسات التي تمثل الحصن المنيع لأي بلد ، وهي المؤسسة العسكرية ، لذلك كله هرعت النظم إلى اتباع سياسات قانونية تحفظ لهذه المؤسسات كيانها وبنيانها حيث مايعرف بـ " قانون العقوبات العسكري" والذي يعد بمثابة صمام أمان لأي مؤسسة عسكرية حيث يحافظ على ثبات واستقرار تلك المؤسسة من خلال ما يتضمنه من نصوص موجهة لتحقيق ذلك الثبات والاستقرار ، وأحد أهم صور هذه المواجهة هو ما يتضمنه من جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة كإحدى أدواته في منع إساءة السلطات التي يخولها المشرع لأفراد القوات المسلحة ، الأمر الذي شدنا للبحث في صور هذه الجرائم داخل قانون العقوبات العسكري ، وبيان ماهية هذه الجرائم ، ومدى فاعلية قانون العقوبات العسكري في تحقيق الأهداف المنشودة منه لحماية الوظيفة داخل المؤسسة العسكرية ، ومن ثم تحقيق المشروعية في ممارسة أعمالها .

ثانيًا : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراستنا هذه في جانبين **أحدهما** يتعلق بالخطورة التي تشكلها جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة (التي حددها المشرع العسكري داخل قانون العقوبات) على المؤسسة العسكرية ، فهذه الجرائم تعد واحدة من أخطر صور الفساد الإداري التي يمكن أن تصيب المؤسسات بصورة عامة ، أما الجانب الأخر ، فيكمن في بحث السياسة الموضوعية التي انتهجها المشرع في مواجهة هذا النوع من الجرائم ، ومدى فاعليتها في تحقيق الأهداف التي يبتغيها من وراء هذه السياسة الموضوعية داخل قانون العقوبات العسكري .

ثالثًا: إشكالية الدراسة

تبرز إشكالية الدراسة لدينا من خلال بيان مدى فاعلية السياسة الموضوعية لقانون العقوبات العسكري في مواجهة جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة ، وللإجابة على هذه الاشكالية افترضت الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية ، التي أبرزها الجانب العملي والنظري لهذه الدراسة ، ومنها :

١- مامدلول الموظف وجرائم إساءة استعمال السلطة في قانون العقوبات العسكري ؟

٢- ماهي الأركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وهل كانت قادرة على استيعاب صور تلك الجرائم على صعيد الواقع العملي؟

٣- ماهي السياسة العقابية للمشرع العسكري في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة ؟

٤- مدى سلطة القاضي التقديرية للجزاء المقرر لهذه الجرائم ؟

٥- مدى كفاية وفاعلية العقوبات المقررة لهذه الجرائم.

رابعًا : مناهج الدراسة :

تتبع الدراسة التي نحن بصددها أكثر من منهج ،وذلك نظرًا لما سوف تقتضيه كل جزئية من جزئيات الدراسة ، فقد اتبعت المنهج الوصفي في إظهار جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة داخل قانون العقوبات العسكري، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدته الدراسة لأجل تحليل كل ما يخص هذه الجرائم من أركان وعقوبات.

خامسًا : هيكلية الدراسة : تضمنت هذه الدراسة خطة قوامها فصلان، وذلك بالشكل الآتي:

الفصل الأول: الأحكام العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري

المبحث الأول :مفهوم الموظف وجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري

المطلب الأول : مدلول الموظف في قانون العقوبات العسكري

المطلب الثاني : مدلول جرائم إساءة استعمال السلطة في قانون العقوبات العسكري

المبحث الثاني: الإركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وصورها

المطلب الأول : الأركان العامة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري

المطلب الثاني : صور جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة في قانون العقوبات العسكري

الفصل الثاني : السياسة العقابية العسكرية في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة

المبحث الأول :العقوبات المقررة في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة

المطلب الأول: العقوبات الأصلية المقررة للجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة

المطلب الثاني : العقوبات التبعية والانضباطية في جرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة

المبحث الثاني :الظروف المخففة والمشددة للعقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة وسلطة فرضها

المطلب الأول :الظروف المخففة والمشددة للعقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة

المطلب الثاني:سلطة القضاء الجزائي العسكري التقديرية بشأن العقوبات المقررة لجرائم إساءة استعمال سلطة الوظيفة